

محفظة الصندوق

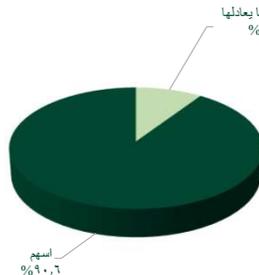
أداء الصندوق

الأداء	الفترة
١٢,٣%	الربع الأول ٢٠٢٣
١٢,٣%	العائد منذ بداية العام
٢٥,٣%	٢٠٢٢
١٢,٧%	٢٠٢١
٢٠,٧%	منذ ٥ سنوات
١٨٧٤,٧%	منذ التأسيس

الإداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي
الربع الأول ٢٠٢٣

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر التوفيق في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر-١٩٩٤
سعر التوفيق ح.م	٥٣١,٥٠ ج.م
إجمالي التوزيعات من التأسيس	٣١٤,٠٠ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGALXA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك الإسكندرية	
تليفون	١٩٠٣٣
العنوان الإلكتروني	http://www.alexbank.com/En

تحليل السوق

أسواق المال العالمية

بدأت أسواق المال العالمية عام ٢٠٢٣ بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ ٩.٤% منذ بداية العام وحتى ٢ فبراير ٢٠٢٣ مدفوعة بشكل أساسي بقرارات أن سياسة البنك الفيدرالي التشفية سببها في ظل بلوغ التضخم ذروته وأن ضعف الطلب سيغير البنك الفيدرالي على التوقف عن رفع أسعار الفائدة ووجود احتمالية لبدء سياسة توسعية بحلول نهاية العام.

ولكن تراجع شعبية المستثمرين عقب ذلك لسببين: (١) ظهور بيانات عن قوة سوق العمل الأمريكي والخفض مستوى التضخم بصورة أقل من المتوقع في يناير ٢٠٢٣ (٢) التخوف من أزمة مالية عالمية في ظل أزمات الديون العالمية خاصة بنكي سيليكون فالي وكريدي سويس. وقد تجاوزت الأسواق بالحدوث وهو ما أدى إلى انخفاض مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ ٤.٤% خلال الفترة من ٢ فبراير ٢٠٢٣ حتى ١٥ مارس ٢٠٢٣ لينخفض العائد منذ بداية العام إلى ١.٤%.

لكن عقب ذلك أظهرت الأسواق العالمية قوة وارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ ٥.٨% خلال الفترة من ١٥ مارس وحتى نهاية الشهر ليهيئ الربع الأول من ٢٠٢٣ مرتفعة بـ ٧.٣%. نعتقد أن قوة السوق كانت مبنية على افتراضية أن تاريخياً عندما يتجه البنك الفيدرالي الأمريكي سياسة تشفوية لفترة من الزمن تنتهي هذه السياسة بأزمة في قطاع البنوك وهو ما سيؤدي إلى فترة من التباطؤ والكساد الاقتصادي مما يعني أنه لا يوجد رفع جديد للأسعار الفائدة.

نعتقد أن أزمة قطاع البنوك الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية ستغير البنوك على توبة مراكزها المالية وهو ما سيؤدي إلى قيامهم برفع أسعار الفائدة على الودائع من أجل الحفاظ على قاعدة العملاء. وسؤدي رفع أسعار الفائدة على الشركات إلى عدم التوسع في الاقتراض وهو ما سيؤدي إلى تأجيل الخطط الاستثمارية وهو ما سيحد من نمو وبدي إلى ضعف الطلب المحلي. وبناء عليه يعتقد المستثمرون أن البنك الفيدرالي أن يقوم برفع الفائدة عن المستوى الحالي ٤.٧٥ - ٥.٠٠% في حين أن نسب التضخم منخفضة بصورة كبيرة نظراً للتباطؤ الاقتصادي وهو ما قد يجعل البنك الفيدرالي يبدأ سياسة توسعية قبل نهاية ٢٠٢٣.

الأسواق الناشئة

تحرك مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة في نفس اتجاه الأسواق العالمية حيث ارتفع منذ بداية العام وحتى ٢٦ يناير ٢٠٢٣ بـ ١٠.٠% ثم بدأ الانخفاض مع تخوف المستثمرين من تباطؤ الاقتصاد العالمي مما أدى إلى تراجع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة بـ ١٠.٦% خلال الفترة من ٢٦ يناير ٢٠٢٣ حتى ١٦ مارس ٢٠٢٣ ليحول عائد المؤشر لسالب بـ ١.٦%. عقب ذلك ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة بـ ٥.٢% خلال الفترة من ١٦ مارس وحتى نهاية الشهر ليهيئ الربع الأول مرتفعاً بـ ٣.٥%.

نعتقد أن مستوى التضخم في الأسواق الناشئة سيبدأ في الانخفاض وهو ما سيؤدي إلى خفض أسعار الفائدة عندما ينهي البنك الاحتياطي الفيدرالي سياسته التشفية. بالإضافة إلى ذلك تعافي الاقتصاد الصيني سيؤدي إلى دعم نمو في الأسواق الناشئة وهو ما سيعطي دفعة لأسواق الأسهم خاصة إذا بدأ الدولار الأمريكي في الانخفاض أمام العملات الأخرى.

من الجدير بالذكر أن تقييمات مضاعف الريححة للأسواق الناشئة تراجعت خلال ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ نتيجة قوة الدولار الأمريكي وتأثير ذلك على التضخم في الأسواق الناشئة وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة وضعف الطلب المحلي مما أدى إلى تراجع متوسط أرباح الشركات. يتداول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مضاعف ربحية يقدر بـ ١٢.٧ مرة وهو أقل بحدود ١٥% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٤.٨ مرة نود الإشارة إلى أنه في ظل السياسة التشفية المطفية من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي فمن الطبيعي أن تتداول الأسواق الناشئة بنسب أقل من المتوسط التاريخي ولكن بما أننا في نهاية مرحلة السياسة التشفية نتوقع أن تعود الأسواق الناشئة تتداول على متوسطاتها التاريخية.

سوق الأسهم المصري

تحرك السوق المصري في نفس اتجاه الأسواق العالمية حيث ارتفع مؤشر EGX30 بـ ٥٠.٧% منذ بداية العام وحتى ٩ فبراير ٢٠٢٣ ثم بدأ في الانخفاض مع تقلب الأسواق العالمية لينخفض بـ ١٢.٤% منذ ٩ فبراير ٢٠٢٣ حتى ٢٢ مارس ٢٠٢٣ لينخفض العائد منذ بداية العام إلى ٤.٥%. عقب ذلك ارتفع مؤشر EGX30 بـ ٧.٦% خلال الفترة من ٢٢ مارس وحتى نهاية الشهر ليهيئ الربع الأول مرتفعاً بـ ١٢.٥%. من الجدير بالذكر أن أداء السوق بالدولار الأمريكي أقل من الأسواق العالمية حيث انخفضت قيمة الجنيه المصري بـ ١٩.٦% خلال الربع الأول من ٢٠٢٣ وهو ما يعطي انخفاض قيمة السوق بـ ٩.٦% بالدولار الأمريكي.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٣٩.٢% في ٢٠٢٢ مدفوعة بنمو فوق المتوقع لقطاع الطاقة والذي يمثل ٢٤% من مؤشر EGX30 مستفيداً من ارتفاع أسعار السلع بالإضافة إلى قوة الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك حقق قطاع البنوك والذي يمثل ٣٠% من مؤشر EGX30 ارتفاعاً جيداً مستفيداً من زيادة أسعار الفائدة. نعتقد أن أرباح الشركات ستتحقق نمو جيد في ٢٠٢٣ مدفوعة بمتوسط سعر صرف أعلى في ظل أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي للجنيه المصري كان ١٩.٢٦ جنيه مصري في ٢٠٢٢ في حين أن سعر الصرف الحالي يقدر بـ ٣١.٠٠ جنيه مصري. بالإضافة إلى ذلك قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بـ ١% خلال ٢٠٢٢ وهو ما سيعكس على أرباح القطاع المالي بصورة كبيرة خلال ٢٠٢٣.

من الجدير بالذكر أن مضاعف ربحية السوق قد انخفض خلال ٢٠٢٢ حيث ارتفعت أرباح الشركات بـ ٣٩.٢% في حين أن مؤشر EGX30 ارتفع بـ ٢٢.٢% وهو ما يعكس تخوف المستثمرين من ارتفاع مستوى الدين الخارجي وعجز الميزان التجاري. يتداول السوق المصري حالياً تتداول على مضاعف ربحية يقدر بـ ٧.٨ مرة وهو أقل بحدود ٧٢% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٠.٧ مرة.

وبناء عليه نعتقد أن تطبيق نظام صرف مرن والمضي في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتعلق عليه مع صندوق النقد الدولي والتوسع في تعظيم دور القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع السوق المصري مع الأسواق الناشئة و معارته تتداول على مستوياته التاريخية. لكن يجب الوضع في الاعتبار أن العديد من المستثمرين المحليين يتعاملوا حالياً مع السوق على أنه نوع من التحوط ضد تذبذب سعر الصرف وضعف قيمة الجنيه المصري وهو ما سيديم السوق في ظل توقعاتنا بنمو الأرباح المستقبلية.